جامعة زيان عاشور بالجلفة.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.
فرقة إدارة الأعمال المقاولاتية والتنمية المحلية المستدامة.

تنظم فرقة بحث حوكمة تشجيع الاستثمار عبر مسار الإصلاحات المالية والجبائية المستجدة في الجزائر.
بتعاون: فرقة بحث متطلبات دعم وإنجاح الخدمات العمومية الالكترونية في الجزائر والتحول إلى الإدارة الالكترونية.

# الملتقى الوطني الحضوري وبتقنية التحاضر عن بعد بعنوان:

## تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الناشئة

-دراسات ميدانية وتجارب رائدة-

**يوم 08 فيفري 2024 جامعة زيان عاشور الجلفة**

---

## عنوان المداخلة باللغة العربية: أثر استعمال الذكاء الاصطناعي على المؤسسات الناشئة و النمو الاقتصادي _دول الشرق الأوسط كنموذج_

## Title in English The impact of the use of artificial intelligence on emerging enterprises and economic growth - Middle Eastern countries as a model -

## محور الملتقى: ضمن المحور السادس للملتقى: الذكاء الاصطناعي و المؤسسات الناشئة دراسة ميدانية و تجارب رائدة

ط د/ طالبي منار *1،طالب دكتوراه

[1] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة- _الجزائر_ مخبر الدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية talbimanar8@gmail.com

---

**الملخص (SakkalMajalla حجم 15مضخم)**

يلعب التطور التكنولوجي و الذكاء الاصطناعي باختلاف أشكاله و توجهاته و إختلاف أنظمته ذات التكنولوجيات المختلفة أهمية كبيرة و دور مهم في مختلف القطاعات و المجلات الاقتصادية ما يوفر مناخ أفضل للأعمال و الاستثمار في هذه المجالات ، الأمر الذي يزيد من فرص إنشاء المؤسسات الناشئة و يزيد في إنتاجية المؤسسات نظرا لتدنية التكاليف الإنتاج الخاصة

بالسلع و الخدمات التي تنتجها، و توفير مصدر سهل للحصول على المعلومة و اتخاذ القرارات الإنتاجية بسرعة و دقة أكبر و مواكبة السلوك البشري دون الحاجة إلى قدرا بشرية كبيرة و هذا ما يوفر دعم كبير للنمو الاقتصادي في إقتصاديات الدول التي تنتهج هذا النموذج و خير مثال على ذلك دول الشرق الأوسط التي خطت خطوات كبيرة في تبني التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في سياساتها الإنتاجية و الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية :** الذكاء الاصطناعي، التطور التكنولوجي، مناخ الأعمال ، النمو الاقتصادي، المؤسسات الناشئة.

**ABSTRACT**

Technological development and artificial intelligence, in its various forms and directions, and its different systems with different technologies, play a great importance and an important role in various sectors and economic journals, which provides a better climate for business and investment in these fields, which increases the opportunities for establishing emerging enterprises and increases productivity. Institutions due to the low production costs of the goods and services they produce, and providing an easy source for obtaining information and making production decisions with greater speed and accuracy and keeping up with human behavior without the need for large human capacity. This provides great support for economic growth in the economies of countries that adopt This model is the best example of the Middle Eastern countries that have made great strides in adopting technology and artificial intelligence in their production and social policies.

**Keywords:** artificial intelligence, technological development, business climate, economic growth, emerging institutions.

* **المؤلف المرسل:** ط د/ طالبي منار

**1.مقدمة:**

عرف التطور التكنولوجي مراحل عديدة عبر العصور فمنذ العصور الأولى عرفت وسائل الإنتاج تطورات كبيرة من وسائل يدوية بسيطة إلى معدات نصف آلية إلى آلات إلى ماهي عليه اليوم من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي و الروبوتات التي أصبحت عنصر مهم لصيق بإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في جودة المنتجات و كميتها لكن لكل فاعل و مؤثر في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية تأثيرات على عدة متغيرات لها صلة بالجانب الاجتماعي قد يكون إيجابيا و قد يكون سلبيا.

_فما هو تأثير التطور التكنولوجي و الذكاء الاصطناعي على مناخ الأعمال و الاستثمار و إنتاجية المؤسسات؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الفرضيات التالية:

فرضية1: الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيا يزيد من حجم النمو الاقتصادي للمؤسسات و يسهل من مواكبة متطلبات العملاء.

فرضية2: التطور التكنولوجي في ذكاء الروبوتات من شأنه تخفيض حجم التشغيل و فقدان الكثير من الوظائف في المؤسسات.

فرضية3: التطور التكنولوجي و الذكاء الاصطناعي يوفر مناخ أفضل للأعمال و الاستثمار ما يسهل بروز و ظهور عدد أكبر للمؤسسات الناشئة.

حيث نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على موضوع من مستجدات العصر و في السنوات الأخيرة في إبراز تأثير الذكاء الاصطناعي و التطور التكنولوجي على إنتاجية المؤسسات و الجانب الاجتماعي لها و ذلك بالإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة أبرزها:

_دراسة د/حسن غرة كيف ستشكل ريادة الأعمال و الذكاء الاصطناعي مستقبل النمو الاقتصادي هدفت الدراسة إلى إبراز دور الذكاء الاصطناعي و التطور التكنولوجي على مستوى النمو الاقتصادي و ريادة الأعمال و أثرها على حجم التشغيل

_دراسة آلان بونيه الذكاء الإصطناعي واقعه و مستقبله تهدف الدراسة لتسليط الضوء على الأنظمة المختلفة للذكاء الإصطناعي و المجالات التي يقتحمها بين ما هو موجود في الواقع و ما سيكون عليه الأمر في المستقبل

_دراسة أوسوندي أ. أوسويا و ويليام ويلسر الرابع حول مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن و مستقبل العمل هدفت الدراسة لإبراز التأثيرات الاجتماعية للذكاء الاصطناعي من ناحية

تركيبة المهن و الوظائف في المجتمع و المهارات التي يجب اكتسابها لمواكبة التطور في أنظمة الذكاء الاصطناعي و بروز نمط جديد من الوظائف.

**2. علاقة الذكاء الاصطناعي بإنشاء المؤسسات الاقتصادية:**

تعتبر القاعدة الإنتاجية ( إزدواج_موقف _عمل) أساس ظهور الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرار ما حيث عادة ما يكون برنامج الذي يعتمد القواعد الإنتاجية على قاعدة القواعد المكونة من مجموعة من القواعد الإنتاجية، قاعدة الحقائق تتكون من البيانات الهيكلية التي تحتوي على حقائق معروفة مرتبطة بمجال معين تشمل تعريفات خاصة بكل مجال أو كل قطاع التي تنشط فيه مؤسسات إقتصادية، بالإضافة إلى مفسر هذه الحقائق و القواعد و تمثل آلية العمل التي تحدد قاعدة التطبيق و تقوم بالعمل المناسب لاختيار القرار المناسب لنشاط المؤسسة الإنتاجية الاقتصادية أو إختيار مجال الاستثمار حسب معايير اقتصادية لتشكيل أفضل اختيار لمجال نشاط المؤسسة في عملية نشأة المؤسسة. ففصل القواعد الإنتاجية عن آليات البرنامج المفسرة يعتبر الشكل الأكثر تقدما في مفاهيم الذكاء الاصطناعي في تحسين برامج التعلم و التخصيص النشاطي. (1)

يأخذ الذكاء الاصطناعي شكلين يكون اتجاه يسلط الضوء على طبيعة ذكاء البشر و محاولة التشبه و الإقتراب منه أو التفوق عليه ، و الثاني وضع سلوك ذكي دون الإكثرات لذكاء الإنسان لمساعدة الانسان في مهام منها التشخيص الطبي في إنشاء المؤسسات الطبية لمواكبة التطور التكنولوجي و التحليل الكيماوي و الصناعة الصيدلانية ، و اكتشاف النفط و تشخيص أعطال الآلات الصناعية و الاليكترونية التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال و إنطلاق المؤسسات في نشاطها بالإضافة إلى أنظمة أخرى في الذكاء الإصطناعي من أنظمة ذات إدراك بصري و أنظمة تتفهم اللغة الطبيعية، أنظمة تعرض قدرات تعلم الآلة ، أنظمة الإنسان الآلي و أنظمة ألعاب المبارزة و غيرها من أنظمة التطور التكنولوجي التي تزيد في إنتاجية المؤسسات و نموها و تقليل خطر تنافسيتها مع المؤسسات الأخرى (2)

هذه المجالات التي يبرز فيها التطور التكنولوجي و إقتحام الذكاء الإصطناعي لها و إختلاف أشكاله و الأنظمة التي يتكون منها تقودنا لقول و إستنتاج أن الذكاء الإصطناعي يسهم في إنشاء مؤسسات إنتاجية و إقتصادية لتسهيله مأمورية الإنتاج و مناخ الأعمال.

**3. التأثير الاقتصادي للتكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي على انتاجية المؤسسات و حجم التشغيل:**

تبرز فكرة ظهور الذكاء الاصطناعي في المجال الانتاجي للمؤسسات و ريادة الأعمال و دورها في إبتكار منتجات جديدة و تطويرها و تأثير ذلك على النمو الاقتصادي ، فحاجة السوق الانتاجي اليوم إلى منتجات و خدمات مبتكرة ذات قيمة إبتكارية و تكنولوجية جديدة .ما يمكن للذكاء الاصطناعي القيام بهذا الدور من تسريع لأنشطة ريادة الأعمال في إختيار أهم و أفضل المشاريع ربحية و تطوير نماذج أعمال و سلع مبتكرة للمستهلكين و المشترين بتقنيات إنتاج حديثة و قدرة للآلات و الروبوتات على القيام بالاعمال البشرية الذكية فهذه تقنيات الذكاء الاصطناعي و الروبوتات من شأنها دعم النمو الاقتصادي من خلال طريقتين:

_تخفيض تكاليف إنتاجية السلع و الخدمات من خلال التنبؤ ببيانات إليكترونية لاتخاذ قرارات تجارية أفضل.و غيرها من تخفيض لتكلفة اليد العاملة و غيرها و تخفيض من تكاليف البحث و الإبتكار بخوارزميات التنبؤ و البيانات الكبيرة .بالإضافة إلى التفاعل بين المستهلكين و المؤسسات بتقريبها من بعضها و تخفيض لتكلفة البحث عن المنتجات و خدمة العملاء.

أما الطريقة الثانية تخفيض تقنيات الذكاء الاصطناعي للتكلفة الانتاجية يزيد الطلب على الحكم و الإبداع البشري للحكم على إتخاذ القرار لمواكبة العقل البشري و التنبؤ لاتخاذ القرارات المختلفة بمراعاة الطبيعية البشرية و يصبح الطلب على مهارات الحكم البشري أكثر قيمة.

فريادة الأعمال و الذكاء الاصطناعي يحملان وعودا في تعزيز النمو الاقتصادي لكن من ناحية حجم التشغيل فتقرير شركة ماكينزي حسبها الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيا لها تأثيرات إيجابية على الاقتصاد و المجتمع لأن ذلك سيوفر أموال كبيرة للبحث و التطوير و خلق أنواع جديدة من الوظائف و تعويض الوظائف المفقودة ، فانخفاض التكلفة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يوفر عائد أكبر و الأعمال لإنخفاض مصاريف التشغيل و ووقت أقل و إستعمال أفضل للمعلومات (3)

**4. أثر الذكاء الإصطناعي على مناخ الأعمال و النشاط الاقتصادي في دول الشرق الأوسط :**

وسط سباق عالمي متسارع في مجال الذكاء الصناعي، تُظهر محاولات عربية متنوعة رغبة واضحة في اللحاق بموقع متقدم ضمن تلك المنافسات، وهو ما تَوافق مع توقعات لمؤسسات عدة بإسهام القطاع بنحو 320 مليار دولار في الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط بحلول عام 2030، فضلاً عن إشارة خبراء إلى فرص واعدة متمثلة في الطبيعة الديمغرافية لسكان المنطقة ذات الطابع الشاب، ما

يعني أن هناك مزيداً من الفرص لجمهور أوسع من المستخدمين والمستفيدين من تطبيقات الذكاء الصناعي المتنوعة. وتبرز كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب كدول واعدة في المجال.

وتوقع تقرير لـ«المنتدى الاقتصادي الدولي» أُعلن في أبريل (نيسان) الماضي، أن «تحقق منطقة الشرق الأوسط مكاسب اقتصادية تصل إلى 320 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال الاعتماد على الذكاء الصناعي»، وهو الرقم نفسه الذي جاء سابقاً في تقرير توقعته شركة «برايس ووترهاوس كوبرز»، في عام 2018، وهي شبكة خدمات مهنية متعددة الجنسيات تتخذ من لندن مقراً لها.

ويمثل هذا الرقم، وفق تقرير «برايس ووترهاوس كوبرز»، 2 في المائة من إجمالي الفوائد العالمية للذكاء الصناعي في عام 2030، حيث من المتوقع أن يسهم القطاع بنحو 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول ذلك العام.

**4. 1.استراتيجيات وطنية**

ووفق تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي، فإن «الكثير من بلدان الشرق الأوسط حققت قفزات في اتجاه حصد فوائد الذكاء الصناعي»، حيث أطلقت المملكة العربية السعودية «استراتيجية وطنية للبيانات والذكاء الصناعي» تتضمن خطة طموحة لتدريب ما يصل إلى 20 ألف متخصص بحلول عام 2030. فيما شكّلت إمارة دبي بدولة الإمارات لجنة مخصصة في يوليو (تموز) من عام 2022 للاستثمار في الذكاء الصناعي والاقتصاد الرقمي والميتافيرس. بينما تتولى البحرين تسخير الذكاء الصناعي لحساب أشجار النخيل فيها ولتحديد الإنتاج الزراعي بشكل أكثر كفاءة.

ومع هذه التطورات، يتوقع التقرير أن «يسهم الذكاء الصناعي بنحو 46 مليار دولار، أو 8.2 في المائة، في الناتج المحلي الإجمالي، في اقتصاديات البحرين والكويت وعمان وقطر بحلول نهاية العقد.

ويقول العطار لـ«الشرق الأوسط»: «في إطار استعداد الدول العربية المنتجة للنفط لمرحلة ما بعد النفط، فإنها عمدت منذ فترة إلى تنويع اقتصادياتها، وتراهن بشكل كبير على الذكاء الصناعي.«

وحدد العطار 3 أسباب لانطلاقة الدول العربية نحو قطاع الذكاء الصناعي، أولها أن «البيانات هي نفط القرن الحادي والعشرين بما لها من قيمة في كل المجالات، وفي الدول ذات التعداد السكاني الكبير، مثل الدول العربية، تكون البيانات ذات قيمة أكبر؛ فمثلاً: في المجال الطبي قد تكون هناك حاجة لمعرفة لماذا يكون دواء فعالاً مع أشخاص وغير فعال مع آخرين، وهذه المعلومة لا تستطيع معرفتها من دون عدد كبير من البيانات.«

والسبب الثاني، الذي يشير إليه العطار، هو أن «الصناعات ستسعى خلال السنوات المقبلة للطاقة المتجددة لكي تكون صديقة للمناخ، وبالتالي لا بد من البحث عن استثمارات أخرى تتماشى مع تحول الصناعات إلى اللون الأخضر.«

ووفق العطار، فإن السبب الثالث لانطلاقة الدول العربية نحو القطاع هو «الطبيعة الديمغرافية لتلك الدول، والتي توصف بأنها (فتية ديمغرافياً)، حيث يمثل الأطفال والشباب نحو نصف السكان، وهذا يعني أنهم يستخدمون الهاتف المحمول بكثافة، وهو المصدر الرئيسي لجمع البيانات التي يعتمد عليها الذكاء الصناعي، هذا فضلاً عن سهولة تدريب الشباب على هذه التكنولوجيا.«

ويلفت الباحث إلى بُعد آخر بشأن الفرص السانحة عربياً في المجال، ويقول: «بالنسبة إلى الدول العربية غير المنتجة للنفط، فإن بعضها أدرك فرصة استثمار طاقات الشباب لدفع النمو الاقتصادي، خصوصاً أن الذكاء الصناعي لا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، قدر احتياجه إلى العقول، وهو ما دفع بعض الدول إلى تأسيس كليات متخصصة في الذكاء الصناعي.«

تتوقع دراسات «برايس ووترهاوس كوبرز» أن تحقق السعودية أكبر المكاسب في مجال الذكاء الصناعي في الشرق الأوسط، بمساهمة تتجاوز 135 مليار دولار في الناتج المحلي بحلول 2030

**+السعودية 2030:**

منذ إعلان المملكة العربية السعودية عن تنفيذ رؤيتها «السعودية 2030»، وهي خطة شاملة لتحويل الدولة إلى قوة استثمارية عالمية وتقليل اعتمادها على النفط كمحرك أساسي لاقتصادها، طوّرت المملكة «الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الصناعي» التي تهدف إلى دمج تقنيات الذكاء الصناعي وتحليل البيانات في جميع القطاعات الاقتصادية.

وتماشياً مع ذلك، تم إنشاء «الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الصناعي» للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية والمبادرات ذات الصلة، كما تدير الهيئة أكاديمية «SADAIA» التي تهدف إلى تزويد موظفي القطاعين العام والخاص بالمهارات اللازمة لاستخدام الذكاء الصناعي ودمجه في مسؤولياتهم الوظيفية.

ووضعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الصناعي أنظارها على «تطوير منصات البيانات الضخمة وأدوات التحليل، بالتعاون مع القطاع الخاص، لدمج تقنيات الذكاء الصناعي في مجالات رئيسية منها «الحكومة» من خلال ربط جميع بيانات المؤسسات العامة والإدارية، وتحسين الوصول إلى هذه البيانات، وإنشاء قطاع حكومي ذكي بهدف أتمتة المعاملات الرسمية، واعتمادها على تقنيات الذكاء الصناعي، لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية والفاعلية.

ومن المجالات الأخرى التي اعتمدت المملكة عليها لتعميق الذكاء الصناعي، التعليم، وذلك عبر «تحديث المناهج الأكاديمية لتشمل دراسة تقنيات الذكاء الصناعي ودورها في جميع القطاعات، وكذلك مجال الرعاية الصحية، عبر دمج الذكاء الصناعي في البحث الطبي وصناعة الأدوية، والطاقة. وفي مجال الطاقة تم استخدام البرامج والخوارزميات في إدارة سلاسل إمداد الطاقة لزيادة كفاءة هذا القطاع وإنتاجه واستيعابه.

ومن النماذج التطبيقية التي تنفّذها المملكة، تَبرز مساهمات باحثي «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (كاوست)» التي وظّفت الذكاء الصناعي في مجالات: الزراعة، والصحة، والهندسة والإنتاج الحيواني؛ ففي جائحة «كوفيد - 19»، أعلنت «كاوست» على موقعها الإلكتروني عن استخدام الذكاء الصناعي لتطوير اختبارات تشخيصية للمصابين بالفيروس من خلال الأشعة المقطعية، وهي الأبحاث الذي قادها زين غاو، الأستاذ المشارك في علوم الحاسب الآلي والمدير المساعد المكلف لمركز أبحاث العلوم الحيوية الحاسوبية في «كاوست.«

وأنشأ عالم النبات في «كاوست»، هيربرت هيرت، خوارزمية للذكاء الصناعي تم الإعلان عنها في 9 مارس (آذار) الماضي، تساعد على «التنبؤ بالميكروبات المفقودة من تربة معينة، بحيث يمكن إضافتها ومساعدة النبات على النمو.«

كما دشنت الجامعة مبادرة «أكاديمية كاوست» التي تهدف إلى «التدريب على المهارات التقنية المطلوبة في سوق العمل، وإعداد قوة عاملة سعودية ماهرة في عالم متسارع تحرّكه التقنية، لتلبية متطلبات رؤية 2030.«

وتتوقع دراسات «برايس ووترهاوس كوبرز»، أن تحقق السعودية أكبر المكاسب في مجال الذكاء الصناعي في الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن يسهم بأكثر من 135.2 مليار دولار أميركي في الناتج المحلي بحلول عام 2030.

نقلة نوعية للاقتصاد الرقمي السعودي في 2024 تشهد المملكة العربية السعودية وتيرة تطور استثنائية على مختلف الصعد تضعها على أعتاب تحول كبير خلال السنوات المقبلة. فمن خططها لاستضافة «إكسبو 2030» وكأس العالم لكرة القدم 2034، إلى تنفيذها حزمة من الحلول على نطاق واسع لكبح جماح الأزمة المناخية، يبدو جلياً أن المملكة عازمة على تقلُّد موقع الريادة على مستوى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خضم هذا التحول الذي استقطب أنظار العالم بأسره، يبرز الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد مكوناته وممكناته الرئيسية، إذ خصصت المملكة العربية السعودية استثمارات ضخمة في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والأمن السيبراني وتحليلات البيانات الضخمة، انطلاقاً من إدراك حكومتها العميق أهمية هذه المجالات، والإيمان بأنها الركائز الرئيسية لاقتصاد التجربة المنشود، في حين تتطلع المملكة لرفع حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 19.2 في المائة بحلول عام 2025، وهو أمر سيطلق طيفاً واسعاً من الفرص الثمينة لأبرز اللاعبين في قطاع التقنيات الرقمية وداعمي المجال التكنولوجي، على المستويين المحلي والدولي.

سيجسد عام 2024 محطة هامة للاقتصاد الرقمي وداعميه، إذ من المتوقع أن يتجاوز حجم الإنفاق على تقنية المعلومات والاتصالات حاجز 34.5 مليار دولار في هذا العام، في حين تستعد المملكة العربية السعودية لاستضافة المؤتمر التقني الضخم «ليب» مجدداً تحت شعار «نحو عوالم جديدة» مشجعةً شركات التكنولوجيا على الخروج بمزيد من المشروعات المبتكرة والأفكار البناءة.

**+خطوات مصرية:**

انعكس الاهتمام المصري بالذكاء الصناعي وتطبيقاته على تصنيفها في التقارير الدولية ذات الصلة، ففي التقرير الخاص بالجاهزية الحكومية لتطبيق تقنيات الذكاء الصناعي الذي تُصدره مؤسسة «أكسفورد إنسايت» ومركز أبحاث التنمية الدولية، احتلت مصر المرتبة الثانية في أفريقيا بعد موريشيوس والـ56 عالمياً في تقرير عام 2022، وهو تقدم كبير مقارنةً بتقرير عام 2019 الذي جاءت فيه مصر في المرتبة الثامنة أفريقياً، و111 عالمياً من أصل 194 دولة.

كما كشف تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2021 عن تقدمها بـ55 مرتبة في مؤشر «الجاهزية الحكومية للذكاء الصناعي». ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي، تقدمت مصر من المرتبة 72 من أصل 138 دولة في عام 2020، إلى المرتبة 53 من بين 154 دولة في عام 2021.

وعلى الصعيد الرسمي أطلقت مصر «الاستراتيجية الوطنية للذكاء الصناعي» في يوليو عام 2021، والتي تتركز على 3 محاور أساسية هي: التعليم، والتدريب، والاستفادة العملية من حجم البيانات ثم إتاحتها للقطاع الخاص للاستفادة منها وفق أهميتها لكل قطاع.

وانعكست تلك الاستراتيجية على كثير من التحركات المصرية مؤخراً، بهدف توفير موارد التقدم في مجال الذكاء الصناعي، وأساسها العقول البشرية، حيث تم إنشاء كليات متخصصة في الذكاء الصناعي، ووصل عدد هذه الكليات حالياً إلى 9 كليات في الجامعات المصرية.

كما أصبحت شركات الذكاء الصناعي الناشئة المصرية أو المملوكة لمصريين ضمن الأكثر تطوراً على مستوى العالم، ومنها شركة تحليل مقاطع الفيديو «أفيدبيم»، والتي فازت بجائزة أفضل شركة ناشئة في مجال الذكاء الصناعي في العالم خلال معرض ومؤتمر معرض الإلكترونيات الاستهلاكية (CES)الذي أُقيم في يناير (كانون الثاني) عام 2018 في لاس فيغاس بالولايات المتحدة الأميركية، وكان ذلك بعد نحو عام من الاعتراف بها ضمن أفضل 20 شركة ناشئة في العالم في مجال الذكاء الصناعي وفق تقييم المجلة الرقمية.«CIOReview»

وتتوقع دراسات «برايس ووترهاوس كوبرز»، أن يسهم الذكاء الصناعي بأكثر من 42.7 مليار دولار أميركي عام 2030 في الاقتصاد المصري.

كشف تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2021 عن تقدمها بـ55 مرتبة في مؤشر «الجاهزية الحكومية للذكاء الصناعي«

**+استراتيجية الإمارات:**

وتمتلك دولة الإمارات استراتيجية وطنية للذكاء الصناعي تم التوقيع عليها في أكتوبر (تشرين الأول) 2017، وتحدد تلك الاستراتيجية مجموعة من المبادرات الحكومية التي سيتم الانتهاء منها بحلول عام 2031، وبالتزامن مع إطلاق تلك الاستراتيجية، تم تعيين وزير دولة للذكاء الصناعي لمواءمة أهداف الاستراتيجية مع الخطط الحكومية الأخرى.

وتهدف الاستراتيجية من بين ما تهدف إلى «الاستفادة من الذكاء الصناعي لإدارة شبكات المياه باستخدام البيانات الضخمة لدراسة طرق تحسين استخدام موارد المياه وتقليل الفاقد، واستخدام هذه التقنيات لإدارة قطاع المرور من خلال تطوير آليات وقائية للتنبؤ بالحوادث المحتملة والازدحام المروري بناءً على الإحصاءات اليومية في كل منطقة، وتعتمد أيضاً على الذكاء الصناعي لتطوير شبكات الكهرباء التي تعتمد على الطاقة المتجددة من خلال دراسة إنتاجيتها على مدار العام وتنظيم مشاريع جديدة وفقاً لذلك.«

وفي القطاع العام، تعمل الإمارات على «دمج الذكاء الصناعي مع الخدمات الأمنية، لا سيما في مجال تحديد الهوية من خلال الكاميرات». بالإضافة إلى ذلك، تخطط الحكومة لأتمتة جميع الخدمات الحكومية للمقيمين مع تقليل الأعباء الإدارية من خلال تقنيات إدارة البيانات الذكية.

وتتوقع دراسات «برايس ووترهاوس كوبرز»، أن يسهم الذكاء الصناعي بأكثر من 96 مليار دولار أميركي في الاقتصاد الإماراتي، أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030. (4)

حيث نستنتج من خلال استخدامنا لهذه الاحصائيات التي يوفرها لنا موقع الشرق الأوسط عن الذكاء الاصطناعي لدول الشرق الأوسط أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الرائدة في دول الشرق الأوسط في استخدام للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالاتها و سياساتها الاقتصادية باختلاف أنظمته التكنولوجية المتطورة ما وفر المناخ الملائم للأعمال و الاستثمار الأمر الذي أدى زيادة ظهور المشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة ما يزيد من نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يدعم في الأخير النمو الاقتصادي للدول.

***التوصيات و النتائج:**

_ تعدد و تنوع أشكال و الأنظمة الخاصة بالذكاء الإصطناعي يوسع من مجالات استخدامها و يخفض تكالف الأعمال الاقتصادية و يحسن النمو الاقتصادي للدول التي تدعم استخدامه.

_اختلاف أنظمة الذكاء الإصطناعي و تنوع مجالات استخدامها يزيد من إنتاجية المؤسسات الناشئة و فرص استثمارها و بالتالي مؤسسات مختلفة في مختلف المجالات الاقتصادية.

_لتسهيل عملية النمو الاقتصادي و ظهور المؤسسات الناشئة و نموها يجب دعم التطور التكنولوجي و الذكاء الاصطناعي الذي يسهل و يطور من مناخ الأعمال و أدواته و يزيد من التنافسية.

**5. *الخاتمة:**

فيما توصلنا إليه من خلال بحثنا هذا هو أن دعم الدول للتطور التكنولوجي و الذكاء الإصطناعي بمختلف أشكاله و أنظمته يزيد من فرص الاستثمار و تحسين مناخ الأعمال و بالتالي ظهور مؤسسات ناشئة بمختلف أحجامها كبيرة صغية و متوسطة و تنافسيتها في مختلف المجالات الاقتصادية لما يوفره الذكاء الاصطناعي من تدنية للتكاليف و سهولة الحصول على الأوامر و المعلومة و تسريع للعملية الإنتاجية بدقة و جودة عالية حسب مستوى تطور هذه البرامج الذكية و هذا ما يدعم النمو الاقتصادي في مختلف المجتمعات.

**6. قائمة المراجع و الملاحق:**

(1) أنظر: م: آلان بونيه ك: الذكاء الاصطناعي _واقعه و مستقبله_ سنة1993 د ن: عالم المعرفة _دن ط _ _ الكويت_ ص131 _133

(2) أنظر: م: د/ أشرف حسين الأشقر مق: نماذج استخدام الذكاء الاصطناعي ص2

(3) أنظر: م:د/حسن عزة. مدونة: كيف ستشكل ريادة الأعمال و الذكاء الاصطناعي مستقبل النمو الاقتصادي https://www.aljazeera.net تا:2023/12/20 سا: 12:00

(4) الذكاء الاصطناعي عربيا(دول واعدة و فرص كبيرة) موقع الشرق الأوسط aawssat.com

تا:2024/01/05 س: 22.00